المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

إجتماعات طرابلس ...تحركات عسكرية واجتماعات متكررة

بيـــن الـــردع ودعـــم الاستقـــرار..إعـادة التموضـع

ورســـم حـــدود التمـــاس فـــي العاصمـــة

وحـــدة دراســـات الأمـــن القومـــي
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

الإيجـــاز
04 مايـــو 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

إجتماعات طرابلس ...

تحركات عسكرية واجتماعات متكررة بين الردع ودعم الاستقرار..

إعادة التموضع ورسم حدود التماس في العاصمة

إيجـــــاز

وحدة دراسات الامن القومي

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

04 مايـــــو 2024

مقدمة

شهدت العاصمة طرابلس في الفترة الأخيرة عدة اجتماعات عسكرية وحراك نشط بين قادة التشكيلات المسلحة، يهدف في واقع الأمر لإعادة التموضع وتثبيت أقدامهم وتعديل موازين القوى على الأرض لصالح قواتهم، في ظل الحديث عن خطة لإخلاء العاصمة من كل المظاهر المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة.

ففي 30 إبريل 2024، أفادت مصادر محلية، عن اجتماع ضم القيادي باللواء 111 "فهيم بن رمضان"، ورئيس جهاز دعم الاستقرار "عبد الغني الككلي"، المعروف بـ "غنيوة"، و"عبد الرؤوف كارة" آمر جهاز قوة الردع، في منزل "عبد الحكيم الشيخ" بمنطقة سوق الجمعة في طرابلس، في محاولة للوصول لحل سلمي بين الأطراف المتصارعة بالعاصمة.

وانتهى الاجتماع الذي ضم قادة التشكيلات المسلحة بالاتفاق على عدم حدوث حرب داخل طرابلس، بالإضافة للآتي:

- تعديل برئاسة إحدى الأجهزة الأمنية.
- انسحاب الشـرطة القضائية لمقراتها وعدم الخروج منها.
- الاتفاق على اللقاء الأسبوع القادم وبحضور جميع قادة التشكيلات المسلحة.

وأشارت مصادر خاصة، عن أن غنيوة طلب خلال هذه الاجتماعات، تأمين المصرف المركزي بقوة شرطية محايدة، وخروج قوات الردع من المطار، وأن تقوم وزارة الداخلية بتأمين طرابلس وخروج كل الكتائب، وقد قوبلت هذه المطالب بالرفض من قبل جهاز الردع.

وفي سياق آخر، ووفقا لـ "مصدر اعلامي"، ذكر إن قيادات منطقة سوق الجمعة الداعمة لعبد الرؤوف كارة تقف وراء تشكيل "المجلس الاجتماعي للنواحي الأربع"، بهدف السيطرة اجتماعياً على المناطق غير الخاضعة لسيطرته عسكرياً، حول العاصمة.

وجدير بالذكر، أن هناك تحالفاً يجمع دعم الاستقرار بقيادة غنيوة مع "عبد السلام الزوبي" آمر اللواء 111 قتال، ويتبع "عملياً" لرئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في مواجهة مع تحالف قوات الردع بقيادة كارة مع الكتائب المسلحة في تاجوراء وسوق الجمعة.

الملاحظ أن كلا القوتين المتصارعتين، الردع ودعم الاستقرار، يتبعان بقرار رسمي للمجلس الرئاسي، كما تعدان أكبر وأهم قوتين قي العاصمة طرابلس.

خلاصة القول، إن من أكبر الكوارث التي مُنيت بها الدولة الليبية في هذه المرحلة الانتقالية، أن معظم المؤسسات السياسية والمدنية أصبحت إما يتبع لها بقرارات رسمية تشكيلات مسلحة، كحالتي الردع ودعم الاستقرار للمجلس الرئاسي، أو تتحالف بشكل عملي معها في إطار صفقة مشتركة، بشكل تضمن المؤسسات السياسية لهذه التشكيلات المرتبات والمكافآت، في مقابل استغلالها لهذه التشكيلات في توفير الحماية، وتقوية موقعها وموقفها في مواجهة منافسيها من المؤسسات السياسية الأخرى والتي تتحالف بدورها مع تشكيلات مسلحة أيضاً.

وهذه معضلة أمنية خطيرة تساهم في اندلاع العديد من الاشتباكات المسلحة بشكل متكرر في المنطقة الغربية، إذ أن كل خلاف سياسي بين المؤسسات والفرقاء السياسيين يتحول لاشتباكات عسكرية بين التشكيلات المسلحة الداعمة لكل طرف.

إن الوضعية الصحية والصحيحة في أي دولة تحترم ذاتها هي فصل الإدارة المدنية عن الإدارة العسكرية، فأولاً يجب أن تتبع هذه التشكيلات المسلحة إما وزارة الداخلية إذا كانت قوات أمنية، أو وزارة الدفاع إذا كانت قوة عسكرية، وأن تكون هذه التبعية رسمياً وعملياً. إذ أن المعضلة في القطاع الأمني والعسكري في ليبيا، بالأخص في المنطقة الغربية، انها قوات هجينة، فمعظم التشكيلات المسلحة تتبع سلطة الدولة رسمياً فقط، بينما هي في واقع الأمر خارج سيطرتها باستثناء بند المرتبات والمنح والمكافآت، ولا تأتمر إلا بسلطة وأوامر قادتها العسكريين. أي أن هناك غياب لمفهوم عقل الدولة.

كما أن هذه التشكيلات تفتقد للطبيعة المؤسساتية لصالح هيمنة القائد والتبعية له، وهذه الآفة مُنيت بها التشكيلات المسلحة في الغرب والشرق، كغنيوة ودعم الاستقرار في المنطقة الغربية، و"صدام حفتر" وكتيبة طارق بن زياد في المنطقة الشرقية، بل إن قوات الشرق الليبي بأكملها تُسمى عملياً بـاسم "قوات حفتر"، لمدى هيمنته وأسرته عليها.

كل هذه الإشكاليات تعيق إمكانية تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، كما أنها تقف عقبة أمام إنهاء الأزمة السياسية والانقسام السياسي، والتي تتطلب توحيد الحكومة، بما في ذلك توحيد القطاعات الأمنية والعسكرية، خاصةً وأن هذه الإجراءات غالباً ستأتي على حساب معظم التشكيلات المسلحة وأمراء الحرب في الشرق والغرب.

أخيراً، تأتي هذه التطورات في الحقيقة بهدف إعادة تموضع التشكيلات المسلحة ونشر قواتها والاتفاق حول حدود التماس وتقسيم مناطق السيطرة والنفوذ بما يمكن أن نطلق عليها مصطلح" **كارتل**" العاصمة. وفي ظل هذه الوضعية تقف سلطات الدولة موقف المتفرج.

المفارقة، أن هذه التحركات تأتي في ظل تأكيد وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي" من جديد، على عزمه تنفيذ خطة إنهاء جميع المظاهر المسلحة من العاصمة، بإخلائها من التشكيلات المسلحة وعودتها لثكناتها، والاكتفاء بالقوات الشرطية الرسمية في تأمين المؤسسات. ويبدو أن هذه التحركات رد فعل على هذه الخطة، وهو ما يستدعي انتظار وترقب رد فعل الطرابلسي عليها.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info